لتُغيّر مفهوم السيولة النقدية في القطاع بالسوق المحلي

يلدرم : «طلبات الكويت» ترفع معدل المدفوعات المالية لشركائها إلى مرتين أسبوعيا بدلا من شهريا

- الزيادة في عدد دورات المدفوعات ستوفر للشركاء سيولة نقدية مهمة خلال فترة الجائحة
- يُطبّق التغيير بداية من الشهر الحالي مارس الجاري ممّا يسمح للشركاء استلام مدفوعاتهم كل ثلاثة أيام

أعلنت شركة «طلبات»؛ المنصة الرائدة إقليميًا في توصيل الطعام والمواد الغذائية، عن تحديث جوهري لصالح شركائها منَ المطاعم والمتاجر، موضحة انه منذ مطلع مارس الحالي، سيرتفع مُعدّل تسوية المدفوعات المالية للشركاء ليكون مرتين أسبوعيًا بدلًا عن النظام الحالي، الذي يُعدّ الأفضل في صناعة الأغذية، والذي أعلنت عنه الشركة لشركائها في بداية فترة الجائحة حيث كان يُتيح لهم استلام المدفوعات مرتين شهريًا.

وقالت الشركة في بيان صحافي إن هذه المبادرة غير المسبوقة صُمّمَت لزيادة مُعدّلات السيولة النقدية، وللتأكيد على الالتزام الكامل لـ «طلبات الكويت» لدعم شركائها ومساندتهم للنجاح في مشاريعهم خلال ما نمر به من جائحة عالمية، مؤكدة أن هذه المبادرة جاءت إثر عملية تقييم شاملة للإجراءات الاستباقية التي يُمكِن أن تساعد المنظومة المحليّة، وقد كانت نقطة السيولة النقدية موضع اهتمام كبير لدى العديد من الشركاء، وخصوصًا من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت.

وتعليقًا على أهمية مساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أرجاء الكويت، قال المدير العام لـ«طلبات الكويت» محمد يلدرم إن توفر السيولة المالية للمشاريع التجارية يعد واحد من أهم أسباب النجاح والقدرة على الاستمرار والتأقلم في الظروف الاقتصادية الراهنة، مؤكداً إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلقّت الضربة الأكبر والأقسى أثناء الجائحة وذلك لشح السيولة لديها.

وأوضح يلدرم أن «طلبات» حرصت منذ اليوم الأول للجائحة أن تكون من أولويتها أمان ونمو جميع الشركاء، لافتا الى ان الشركة مستمرة في مواصلة هذا الدعم، لاسيما وأن نجاح الشركة لن يتحقق إلا بنجاح الشركاء أيضًا، مؤكدا ان قرار زيادة مُعدّل تسوية المدفوعات المالية يعد خطوة إستباقية متحمسون لها لما ستوفره من زيادة في المرونة وتحفيز النمو للمنظومة بأكملها.

وأكّدَ يلدرم على أهمية دور روّاد الصناعة لدعم المشروعات المحلية والصغيرة خلال هذه الأوقات العصيبة، داعيا روّاد القطاعات المختلفة لتبني القرارات التي تساهم في نمو منظومتهم الاقتصادية، وطرح ما يلزم من التغييرات والتطويرات لدعم جميع المشاركين فيها وخصوصا المشروعات الناشئة المحلية.

واوضح انه في «طلبات»، ما زلنا نرى الإمكانات الهائلة في المشاريع الناشئة داخل الكويت وما لها من قدرات كبيرة على ترك أثر عظيم في اقتصاد بلدنا، موضحًا ان طلبات نشأت في الكويت وبتضافر الجهود مع شركائنا من المشروعات المحلية أصبحنا المنصة الرائدة إقليميًا في توصيل الطعام والبقالة لذلك من الضروري أن نستمر في طرح التغييرات والتطويرات حتى نساعدهم على الازدهار والنمو.

وأضاف انه علاوة على زيادة مُعدّل تسوية المدفوعات المالية، فإن شركة «طلبات الكويت» أعلنت عن سلسلة من الإجراءات منذ بداية الجائحةً تهدف لطمأنه الشركاء وضمان حقوقهم، والحفاظ على مستوى التأثير الذي تتمتع به منظومة «طلبات» المتكاملة.

محمد يلدرم

ضمن إستراتيجية النمو المستمر والتنمية الاقتصادية

«KIB» يحصد جائزة «صفقة الكويت للعام 2020» من مجلة «إسلاميك فاينانس نيوز»

أضاف بنك الكويت الدولي (KIB) جائزة مرموقة أخرى لسجله الحافل بالنجاحات والتكريمات المشرفة بحصوله على جائزة «صفقة الكويت للعام 2020» ضمن جوائز صفقات العام التي تقدمها مجلة إسلاميك فاينانس نيوز (IFN) سنوياً، وذلك عن إصداره لصكوك بقيمة 300 مليون دولار أمريكي ضمن الشريحة الثانية Tier 2 لمدة 10 سنوات وهي غير قابلة للاسترداد لأول خمس سنوات.

ولقد تم اختيار «KIB» للحصول على هذه الجائزة بعد ترشيحه من قبل لجنة التحكيم التي ضمت مجموعة من الخبراء من منظمات غير منافسة، وذلك لاستيفائه عدة معايير رئيسية هامة شملت تأثير الصفقة ومدى أهميتها ودرجة تعقيدها، بالإضافة إلى توقيت طرحها في السوق وقدرتها على تجاوز التحديات، إلى جانب تميزها وتميز جهة الإصدار عن غيرها.

وأجمعت لجنة التحكيم، بعد أن قامت بتقييم المؤشرات المالية لأفضل المؤسسات الإسلامية حول العالم والصفقات التمويلية المبرمة خلال العام 2020، على التزام «KIB» بتطوير قدراته المصرفية الاستثمارية في الأسواق الإقليمية من خلال إصداره لأول مرة صفقة من هذا النوع، مما عزز مكانته في أسواق رأسمال الدين الإقليمية وترك أثراً إيجابياً على مستقبل أسواق رأس المال الإسلامية في الكويت بشكل عام. كما لاحظت اللجنة أن هذه الصفقة حققت أدنى تسعير في دول الخليج العربي إلى جانب الإقبال الكبير عليها من قبل المستثمرين، حيث تم تسعير هذه الصكوك بمعدل ربح سنوي 2.375%، وقد وصل مجموع المشاركة فيها ما يقارب 2.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 9 أضعاف حجم الصكوك المصدرة.

وتعليقاً على هذا الإنجاز، قال المدير العام لإدارة الاستثمار في البنك، جمال البراك: «على الرغم من جميع الظروف والتحديات الاقتصادية التي عشناها خلال العام 2020 بسبب تداعيات انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-)، إلا أننا تمكنا في «KIB» من النجاح بعقد هذه الصفقة المالية المميزة، وذلك بفضل الاعتماد على النهج المركز لسياسة الإدارة العليا في البنك وسعيها إلى تسريع تنويع موارد البنك المالية لمصادره التمويلية.»

جمال البراك

وأضاف البراك قائلاً: «يسعدنا أنه تم اختيار صكوك «KIB» للفوز بجائزة «صفقة الكويت للعام 2020» من (IFN)، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها أول صكوك ضمن الشريحة الثانية لرأس المال تصدر بالدولار الأمريكي محلياً ويتم إدراجها لتكون متاحة للتداول خارج دولة الكويت. كما حصل البنك أيضاً على أعلى تصنيف ضمن الشريحة الثانية في الكويت ودول الخليج العربي مع تصنيف ائتماني طويل الأجل (Long-term) عند «A-» من وكالة التصنيف العالمية «فيتش»، إلى جانب منح «فيتش» التصنيف الائتماني طويل/قصير الأجل عند «A+/F1» لبرنامج الصكوك الخاص بالبنك مما عزز مكانته أمام المستثمرين الدوليين وعكس قوة ومتانة القطاع المصرفي الكويتي بشكل عام.»

وفي ختام تصريحه، أكد البراك: «أن «KIB» استطاع أن يثبت تميّزه بين غيره من البنوك الكويتية حيث واصل جهوده الرامية للمشاركة بشكل فعال في الإصدارات عالية الجودة على مستوى دولة الكويت والمنطقة الإقليمية، وذلك على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهها العالم خلال العام 2020 بسبب أزمة فيروس كورونا.»يذكر أن مجلة إسلاميك فاينانس نيوز (IFN) تعتبر تابعة لمجموعةREDmoney التي تأسست في عام 2004 لتزويد الخدمات الإعلامية في الأسواق العالمية التي تشمل الاقتصادات الإسلامية الناشئة، منطقة الشرق الأوسط والمناطق المتقدمة في أوروبا والأمريكيتين. وتقوم المجلة سنوياً بتنظيم حفل توزيع جوائز التمويل والعمل المصرفي الإسلامي، كما تنشر أهم أخبار الصيرفة الإسلامية في العالم حيث إنها تمتلك قاعدة قراء واسعة النطاق على مستوى العالم، وتقدّم تغطيات حصرية وشاملة للأسواق المالية الإسلامية العالمية مستفيدة من شبكة علاقاتها الواسعة لتقديم رؤية لا مثيل لها في الأسواق العالمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

قررت وقف السهم لشبهة غسل أموال

«أسواق المال» تلغي ترخيص «المدينة للتمويل»

هيئة أسواق المال

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية عن إلغاء ترخيص شركة المدينة للتمويل والاستثمار وإيقاف السهم عن التداول بسبب التحقيق في مخالفات تتعلق بغسل أموال. وأشارت هيئة أسواق المال، إلى رصد مخالفات جسيمة لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، قامت بها شركة المدينة للتمويل والاستثمار. وبينت الهيئة، أنه بعد اطلع مجلس مفوضي الهيئة على تقرير التفتيش الميداني محدد الغرض الذي تم إجراؤه على شركة المدينة للتمويل والاستثمار، فقد تقرر الآتي:

القرار الأول

إحالة شركة المدينة للتمويل والاستثمار إلى وحدة التحريات المالية الكويتية للنظر في مدى التزام الشركة المذكورة بالقانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية، وذلك للتحقق من عمليات التحويلات المالية على ضوء ملاحظات فريق التفتيش الميداني الواردة ضمن تقرير التفتيش الميداني المذكور أعلاه.

القرار الثاني

إيقاف سهم شركة المدينة للتمويل والاستثمار عن التداول في بورصة الكويت للأوراق المالية، وذلك إلى حين استكمال وحدة التحريات المالية الكويتية أعمالها في شبهات غسل الأموال المحالة إليها من هيئة أسواق المال وفق قرارها المتخذ بخصوص الشركة، وكذلك إلى حين قيام مجلس التأديب بالفصل في المخالفات الواردة ضمن تقرير التفتيش الميداني المذكور أعلاه ، وذلك استناداً لما نص عليه البندين (1) و (3) من المادة 1-18 من الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، واللذان يقضيان بأنه «للهيئة أن توقف التداول في البورصة بشكل مؤقت وأن توقف تداول أي ورقة مدرجة في البورصة وذلك في الأحوال التالية:

(1) مخالفة الورقة المالية المدرجة لأي من الالتزامات المفروضة عليها بموجب القوانين واللوائح المعمول بها لدى الهيئة والبورصة.

(3) تحقيق حماية المتعاملين في الأسواق».

ويأتي هذا القرار حرصاً من هيئة أسواق المال على توفير الحماية لجمهور المستثمرين مما قد تتعرض له الورقة المالية من اية أفعال أو سلوكيات قد تخالف القانون المشار إليه أعلاه ولائحته التنفيذية.

القرار الثالث

تطبيقاً لما نصت عليه المادة (67) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، فقد تقرر الآتي:

1. ارتكابه خطأً جسيماً، أو إعطائه بيانات مضللة، أو إغفاله ذكر حقيقة جوهرية عند تقديم طلب الترخيص الخاص به، أو إغفاله ذكر أي معلومات أخرى يتوجب تقديمها للهيئة.
2. عدم استيفائه للمعايير المطبقة بموجب أحكام هذا الفصل أو أي نظام أو لائحة تصدر بناء عليه.
3. خالف أي حكم أو قاعدة أو نظام أو لائحة صدرت بموجب هذا القانون، أو أي قانون آخر يتعلق بنشاطه أو قانون أوراق مالية أو قاعدة أو لائحة لدولة أخرى.
4. إهماله في مراقبة أحد تابعيه بمنعه عن كل ما شأنه مخالفة أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية.

وعليه، فقد قرر مجلس المفوضين إلغاء ترخيص جميع أنشطة الأوراق المالية لشركة المدينة للتمويل والاستثمار، وذلك للأسباب التالية:

- تعدد الملاحظات الجسيمة المرصودة على الشركة المذكورة.
- تهاون الشركة المذكورة في حفظ الحقوق القانونية والمالية لعملائها.
- تهاون الشركة المذكورة في حفظ الحقوق القانونية والمالية لمساهميها.
- تكرار الشركة المذكورة للعديد من الملاحظات الصادر فيها قرارات من قبل مجلس التأديب.
- تعدد قرارات التنبيه الصادرة من الهيئة، والقرارات الصادرة من قبل مجلس التأديب على الشركة المذكورة، والتي ناهزت ما عدده (22) قرار.

انتخبتهما الجمعية العمومية كعضوين مستقلين عن باقي مدة الدورة الحالية للمجلس

عيد والسعيدي ينضمان لمجلس إدارة البنك الوطني

انضم كل من الدكتور/ روبر مارون عيد، والدكتور/ ناصر السعيدي إلى مجلس إدارة بنك الكويت الوطني بعد انتخابهما من الجمعية العمومية كأعضاء مستقلين عن باقي مدة العضوية للدورة الحالية للمجلس.

يأتي انضمام عضوين مستقلين إلى مجلس إدارة الوطني في إطار تنفيذ تعليمات بنك الكويت المركزي وما قام بإدخاله من تعديلات على تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية والمرتبطة بتشكيل مجالس الإدارات واللجان المنبثقة عنها.

ويتمتع عيد والسعيدي بخبرات علمية ومهنية متميزة من العمل لسنوات طويلة في مؤسسات مالية رائدة إقليمياً وعالمياً.

روبر عيد

تمتد خبرة عيد في العمل بالقطاع المصرفي إلى قرابة 40 عام عمل خلالها في بنك الكويت الوطني والبنك العربي الوطني – السعودية وغيرها من المؤسسات المالية. وقد تقلد خلال تلك السنوات العديد من المناصب التنفيذية في مؤسسات مالية رائدة منها: الشركة السعودية لتمويل المساكن، شركة العربي الوطني للاستثمار، شركة متلايف وإيه أي جي – البنك العربي للتأمين التعاوني.

وعمل عيد رئيساً تنفيذياً وعضو مجلس الإدارة المنتدب لمجموعة البنك العربي الوطني – السعودية في الفترة 2005 – 2021، كما شغل منصب عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – لندن في الفترة 1995 – 2005.

كما حصل عيد على الدكتوراة في النقد والبنوك من جامعة السوربون في باريس بعد دراسة الاقتصاد في الجامعة الأمريكية في بيروت. وقد منحته مؤسسة World Finance جائزة أفضل مصرفي في الشرق الأوسط للعام 2016.

ناصر السعيدي

ناصر السعيدي

يمتلك السعيدي خبرات واسعة في مجالات الاقتصاد الكلي والعمل المصرفي والاستثماري. حيث تقلد العديد من المناصب الإدارية لدى العديد من المؤسسات المالية في الدول العربية والأوروبية. وعمل استاذاً للاقتصاد في جامعة شيكاغو وكلية الدراسات العليا في جنيف بسويسرا ومحاضراً في الجامعة الأمريكية وجامعة القديس يوسف في لبنان.

تقلد السعيدي العديد من المناصب الهامة. حيث عمل وزيراً للاقتصاد والتجارة والصناعة في لبنان خلال الفترة 1998 – 2000 ونائب أول لحاكم مصرف لبنان في الفترة من 1993 – 2003، وعضواً في لجنة الأمم المتحدة لتطوير السياسات خلال الفترة 2005 – 2006، ومستشار أول لوزير المالية في دولة الإمارات خلال الفترة 2005 – 2006، ورئيس الاقتصاديين والخبراء الاستراتيجيين ورئيس العلاقات الخارجية لدى مركز دبي المالي العالمي خلال الفترة 2006 – 2012، كما عمل رئيساً تنفيذياً لمعهد حوكمة الشركات "حوكمة" ومعهد المديرين "مدراء" في دبي خلال الفترة 2006 – 2012.

ويعمل السعيدي منذ العام 2013 عضواً في المجلس الاستشاري لمنتدى المؤسسات المالية والنقدية الرسمية كما يعمل عضواً في المجموعة الاستشارية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط للأوراق المالية، وذلك إلى حين استكمال وحدة التحريات المالية الكويتية أعمالها في شبهات غسل الأموال المحالة إليها من هيئة أسواق المال وفق قرارها المتخذ بخصوص

روبر مارون عيد